تمكين الشباب اقتصادياً.. متى يتحقق؟؟

تعتبر اليمن من الدول الساعية لتحسين اقتصادها من خلال فتح المجال للمستثمرين وفتح مشاريع استثمارية صغيرة ومتوسطة باعتبارها بلدا مليئا بالفرص الاقتصادية في مختلف المجالات.

وفي هذه المرحلة والبلد محتاج للفرص لا بد من فتح المجال أكثر للاستثمار وإعطاء مميزات وتسهيلات للمستثمرين وخصوصا لفئة الشباب الذين يمتلكون طاقة كبيرة لاستثمار أوقاتهم وسد الفجوة الاقتصادية في البلد.

استطلاع/ حسن شرف الدين

«الثورة» أخذت أقوال ذوي الاختصاص ومنظمات المجتمع المدني للإجابة حول نوع وكمية الفرص الاقتصادية للشباب وهاكم الحصيلة التالية:

يؤكد وكيل أول وزارة الشئون الاجتماعية والعمل الأخ عبده محمد الحكيمي أن السوق اليمنية مليئة بالفرص الاقتصادية.. ولكن لا بد من وجود الأمن والاستقرار، فبدون الأمن والاستقرار لا يمكن استغلال هذه الفرص.

وأضاف الحكيمي: فرص الشباب اقتصاديا مرتبطة بالأمن،ولو وجد الأمن والاستقرار ستكثر المشاريع والفرص الاقتصادية ليس على مستوى الاستثمار العربي والعالمي وإنما على مستوى الاستثمار المحلي وفي مقدمتهم الشباب.

ويشير إلى أن أبرز العوائق لتمكين الشباب اقتصاديا تتمثل في غياب التدريب والتأهيل،لأنه إذا لم يعمل داخل البلاد، سيعمل خارج البلاد، وبالتالي لا بد من تدريب الشباب تدريبا يتفق مع احتياجات السوق سواء للسوق المحلية أو الأسواق المجاورة.

وعن دور وزارة الشئون الاجتماعية والعمل قال الحكمي: وزارة الشئون الاجتماعية والعمل هي عبارة عن جهة وسيطة ما بين العامل وصاحب العمل، لأن وزارة الشئون الاجتماعية والعمل لا تمتلك المصانع ولا تمتلك المشاريع الاستثمارية، وإنما بإمكانها أن تشجع وتهيئ المناخ الذي يمكن من التشغيل والتدريب والتأهيل..وإذا تحدثنا عن منظمات المجتمع المدني فالكثير منها ممتازة جدا والكثير منها أيضا فاشلة،هناك تقريبا 7 آلاف منظمة داخل البلاد والتي تعمل منها لا تتجاوز الألفي منظمة، وعلى هذه المنظمات تأهيل الشباب لسوق العمل في مختلف المجالات الإدارية والتسويقية.

ويلفت إلى أن دور وزارة الشئون الاجتماعية والعمل دور مراقب، وبالنسبة لمنظمات المجتمع المدني من هي تقوم بالتصريح لهم فقط ومراقبتهم.. وهنا أشير إلى أن المراقبة ضعيفة بسبب عدم توفر الإمكانيات.

دور القطاع

يؤكد مدير مكتب الشئون الاجتماعية والعمل بأمانة العاصمة مجيب الفاتش على ضرورة أن يكون للجهات التجارية دور في دعم الشباب وإيجاد فرص اقتصادية لهم من خلال تقديم المساعدات والقروض.

وأضاف الفاتش: إن اليمن تمر بالعديد من المشاكل منها مشاكل اقتصادية ويجب على الحكومة والقطاع الخاص والإعـلام ومنظمات المجتمع المدني العمل على تحسين الاقتصاد والتنمية في اليمن من خلال تبني المشاريع الصغيرة وتأهيل الشباب لسوق العمل.

واعدة اقتصاديا

الأمين العام لاتحاد الفنادق الدكتور الدكتور حامد محمد جوهر يقول: اليمن واعدة اقتصاديا ومجالها واسع، وهي بحاجة إلى القليل من الأمن والاستقرار، وستنطلق كل المشاريع الواعدة والمخطط لتنفيذها.. لأن الجانب الأمني أساس كل شيء، واليمن واعـدة بالاقتصاد والإمكانيات والمساعدات الكبيرة القادمة المرتبطة بالمشاريع، ولو نفذت هذه المشاريع ستستوعب الشباب العاطلين وستمتص البطالة وستوجد حركة اقتصادية كبيرة.

وعن مكان الشباب اقتصاديا قال الدكتور جوهر: الشباب هم المستقبل، وكل ما نعمله هو للشباب، والشباب هم الأساس في الثورة المباركة، وهم الأمل في التغيير، وكل هذه الثورة والتغيير للشباب..هناك مشاريع كبيرة،واليمن لديها إمكانيات كبيرة للتنفيذ، وهي تحتاج إلى برامج لتنفيذها خلال الفترة القادمة وسيكون للشباب دور أساسي ومؤثر فيها.. وما يواجه الشباب لإشراكهم اقتصادية هو الأمن بدرجة أساسية.

مشروع تمكين

من جهتها تقول مديرة مشروع تمكين الشباب وإعدادهم لسوق العمل بمنظمة سول للتنمية الأخت نورية الخامري: هناك فرص لتوظيف الشباب رغم عدم وجود جهات تهتم بهذه الفئة، لكن هناك تساؤلا أين تكمن اهتمامات الشباب: لأن هناك شبابا مهتمين بأشياء معينة،ومن خلال تجربتي في هذا المجال مع الشباب أجد أن أغلب هؤلاء الشباب همه الحصول على وظيفة في القطاع الحكومي ولا يهتم بالقطاعات الأخرى..هناك فرص لعمل مشاريع وأخذ تمويلات لتنفيذها من برامج إقراضية ومؤسسات إقراض،والملاحظ أن الشباب ليسوا متوجهين نحوها،وهذا يحتاج إلى توعية وتثقيف الشباب في هذا الجانب.. كما أن هناك فرصا من مؤسسات أخرى تسعى إلى إحلال العمالة المحلية بدلا عن العمالة الأجنبية، لكن ميول واتجاهات الشباب في اتجاه آخر بعيدا عن المؤسسات الخاصة والعمل الخاص.

البطالة

وعن أبرز المشاكل التي يواجهها الشباب لتمكينهم اقتصاديا أضافت الخامري: من الوضع العام يتضح أن البطالة والفقر وتبعاتهما من أبرز المشاكل التي يواجهها الشباب.. وأرجع وأقول أن شباب اليمن طاقة كبيرة تحتاج إلى توجيه وتنظيم وتدريب في مجالات مختلفة..وإذا ما رجعنا إلى قدرات الشباب الخريجين من الجامعات تجد عندهم نقصا في مجالات مختلفة كالتعامل مع الآخرين والثقة بالنفس وتسويق الذات..والملاحظ أن هناك مؤسسات بدأت تهتم بهذا الجانب حيث بدأت بالعمل في مجال تنمية المهارات الذاتية، وبدأت هذه المؤسسات توجيه اهتماماتها وطاقاتها لتدريب الشباب وتأهيلهم ودعوتهم للانضمام لمثل هذه البرامج.

وقالت مديرة مشروع تمكين الشباب: هناك بوادر جيدة بالنسبة للقطاع الحكومي في مجال تلمس قضايا الشباب والاهتمام بهم، حيث بدأت بعض القطاعات الحكومية التركيز على البرامج الشبابية التأهيلية، وهناك جهات أخرى بدأت بمنح الشباب فرصا تدريبية ومنح تمويلات لمشاريع الشباب وتوظيفهم مستقبلا.

مناقصات تعز تقر مشاريع خدمية بتكلفة 1.8 مليار ريال

تعز/سلطان مغلس

أقر الاجتماع المشترك للهيئة الإداريـة للمجلس المحلي ولجنة المناقصات بمحافظة تعز في اجتماعها أمس برئاسة المحافظ شوقي أحمد هائل وبحضور أمين عام المجلس المحلي محمد أحمد الحاج عدداً من المشاريع الخدمية بتكلفة إجمالية مليار و830 مليون ريال، حيث أقر الاجتماع 30 مشروعا لمياه الريف بتكلفة 400 مليون ريال و 36 مشروعا تربويا بتكلفة 500 مليون ريال ، وكذا شق عدد من الشوارع الشريانية بمدينة تعز بتكلفة 250 مليون ريال ، إضافة إلى شراء معدات ووحدات شق لمكتب الأشغال العامة بتكلفة 200 مليون ريال .

كما وافق على إعداد الدراسات لشق وسفلتة ورصف عدد من شوارع مدينة تعز ومديريات المحافظة بالإضافة الى تجهيز المستشفى الجمهوري بالمحافظة بالمعدات الطبية اللازمة وخاصة الجهاز المحوري الطبقي وتأسيس قسم مختبر للعيون ومختبر للدم وقسم للكشافة والأشعة بتكلفة اجمالية تقدر بـ480 مليون ريال.

وأقر الاجتماع إجراء إصلاحات إدارية ومالية في فرع مؤسسة المسالخ ووضع آلية فعالة لتحسين الإيرادات وترشيد المصروفات , واستعرض التقرير المقدم من مدير مكتب سير امتحانات النقل وكذا امتحانات الشهادتين الأساسية والثانوية , وأقر الاجتماع إحالة المتورطين في حالات الغش من اللجان الامتحانية والأمنية إلى الجهات القانونية لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم بالإضافة إلى حجز استمارات الطلبة الذين تسببوا في إثارة الشغب والعبث بالمراكز الامتحانية حتى يلتزم أولياء أمورهم بعملية الترميم , كما أقر الاجتماع دعم مشروع الرقابة المجتمعية على أداء مكاتب السلطة المحلية بالمحافظة.

ووفي الاجتماع أكد المحافظ على أهمية تقيد المقاولين بالمواصفات والمقاييس , والالتزام بإنجاز العمل في موعده المحدد .. مشيرا إلى أن اللجان الفنية والرقابية ستتابع أعمال التنفيذ لكل مشروع على حدة, وسيتم اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المقاولين المخالفين لشروط العقد.

حضر الاجتماع وكيلا المحافظة المهندس عبدالقادر حاتم والمهندس رشاد الأكحلي.

تدشين التعاون بين هيئتي المواصفات اليمنية والصادرات المصرية

/خاص

بحث مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة وليد عبدالرحمن عثمان–خلال استقباله أمس بصنعاء المهندس/ محمد علاء الدين عبدالكريم رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة المصرية للصادرات والواردات والوفد المرافق تعزيز التعاون بين الطرفين والخدمات الالكترونية التي سيقدمها الجانب المصري للهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس .

وأوضح / مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس أن زيارة الوفد المصري تأتي في إطار التعاون المشترك بين الهيئتين والتي تكللت مؤخرا بتوقيع برنامج تنفيذي لبرتوكول التعاون الفني في مجال الصادرات والواردات والاستفادة من الخبرات الفنية لدى الجانبين خصوصا في مجال تقييم المطابقة للمنتجات وفق متطلبات المواصفات القياسية و التأكد من ضمان صلاحيتها للاستهلاك والتداول .

وأكد عثمان أن الزيارة تعد تدشينا للتعاون في مجال تقديم الدعم للهيئة اليمنية للمواصفات من خلال تفعيل بعض الخدمات الالكترونية بما يضمن مواكبة تطوير الإجـراءات التي تقوم بها الهيئة خصوصا فيما يتعلق بالرقابة على الواردات التي بدأت الهيئة بتطبيقها .

مشيرا إلى أن التعامل وفق النظام الالكتروني سيسهل الإجراءات لمتلقي الخدمة من المستوردين والمخالفين كما ستستفيد منه الجهات الحكومية ذات العلاقة بحيث يستطيع التاجر المستورد تسجيل بياناته للشحنة المستوردة في الانترنت من مقر عملة في شريكته ومتابعة الإجراءات الخاصة بشحنته من مقر عمله دون الحاجة للتردد المباشر على الهيئة وفروعها في المنافذ الجمركية وهذا يمثل نقلة نوعية في خدمات الهيئة ويتماشى مع سياسة الحكومة لتفعيل الحكومة الالكترونية.

حق الرد

الأخ /رئيس تحرير صحيفة الثورة المحترم

<،، تهديكم الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة أطيب تحياتها..

وبالإشارة إلى ما نشر في صحيفتكم العدد (17807) وتاريخ 21/8/2013م في عمود «لقطات سريعة» بما نصه «التحذير من وجود حليب بودرة أطفال ملوث بالأسواق لم يجد أذناً صاغية من الجهات الحكومية»

- بداية نشكر لكم اهتمامكم بالقضايا التي تهم صحة وسلامة المستهلك وتخدم الصالح العام، ونود التوضيح بأن الهيئة تقوم بدور حيوي وهام، وذلك في إطار التخويل القانوني لها، الذي يحتم علينا أن نعمل جاهدين من أجل حماية صحة وسلامة المستهلك وعلى كافة المستويات ومنها:

-1 أن الهيئة كجهة تشريعية رقابية تقوم بإصدار وتبني مواصفات قياسية لكافة السلع والمنتجات الغذائية وكمالية ووفقا للإجراءات المتبعة يتم تطبيقها على المواد المصنعة محلياً والمستوردة خارجياً، وبالنسبة لموضوع حليب بودرة الأطفال الملوث بالأسواق كما ذكرتم نود الإفادة بأن الهيئة وبعد تلقيها التحذير من هيئة الغذاء والدواء السعودية قد قامت بالتوعية حول الموضوع والرقابة من خلال فروع ومكاتب الهيئة بالمنافذ الجمركية، وشكلت لجان ميدانية من الهيئة للتحري حول كمية الحليب والتأكد من عدم دخولها إلى بلادنا.. وتم نشر التحذير في صحيفتكم الموقرة بتاريخ 7/8/2013م..والهيئة في هذا الصدد تحذر المستهلكين بعدم شراء الحليب أو أي مواد أخرى إلا بعد التأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية المعتمدة وذلك من خلال قراءة البيانات الإيضاحية المدونة في السلعة ومنها تاريخ الصلاحية،وكذلك عدم الشراء من الأسواق العشوائية أو التي تباع في أرصفة الطرقات.

نشكر الصحيفة لاهتمامها في متابعة مثل هذه المواضيع التي تمس صحة وسلامة المستهلك، ونأمل الإشارة إلى الرد والتوضيح مؤكدين لكم أهمية تضافر الجهود وتعاون الجميع في نشر الوعي والتثقيف.

منصور شمسان الاصبحي
مدير العلاقات والتعاون الدولي